

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٩٤

الأربعاء، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الداغمر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زينسو (بن).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٣١ و ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام (A/70/714)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715)

السيد محمود (مصر): يأتي القرار ٢٦٢/٧٠ المعتمد في هذا الصباح بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بمثابة بداية لفصل جديد في الجهود الرامية إلى تعزيز بناء السلام باعتباره غاية رئيسية وهدفا مركزيا للأمم المتحدة في صون وتحقيق استدامة الأمن والسلم الدوليين. لقد استوعب هذا القرار، المتطابق مع قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الذي اعتمد اليوم أيضا بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، التطورات التي طرأت على طبيعة ونطاق النزاعات والأزمات الدولية.

وفي هذا الإطار، يؤكد وفد مصر بأن الأمر يتطلب إحداث تغيير حقيقي في منهج المنظمة وهيئاتها في التعاطي مع النزاعات والأزمات الدولية، بحيث يتمثل هذا التغيير في التحول من ثقافة إدارة النزاعات والأزمات الدولية إلى ثقافة تعتمد على استثمار الموارد البشرية والسياسية والمالية، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وحالات عدم الاستقرار، بما في ذلك من خلال تطوير آليات الدبلوماسية الوقائية واعتماد مفهوم شامل لمنع نشوب الصراعات المسلحة.

من نفس هذا المنظور، فإننا نرى بأن من أهم عناصر قوة القرار ٢٦٢/٧٠ تطرقه إلى إقامة شراكات مع المنظمات

ومن هنا، يأتي تركيز القرار على تأكيد مسؤولية كافة أجهزة الأمم المتحدة عن المساهمة في صياغة رؤية متكاملة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1612005 (A)



أود كذلك، الإشارة إلى ما تضمنه القرار من توصيات تهدف إلى تنشيط وتعزيز دور لجنة بناء السلام، كهيئة استشارية تتمتع بهيكل عضوية فريد من نوعه بين مجمل الهيئات عبر الحكومية في الأمم المتحدة، على نحو يتيح للجنة القيام بدور الجسر بين جهود تنمية الأمن وتحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان. وترى مصر بأن توافر الإرادة السياسية للدول الأعضاء كفيل بتطوير أداء اللجنة وتصحيح مسارها. بما يجعلها أداة فعالة لحشد الاهتمام السياسي بالدول التي تخطت مراحل الأزمة وتصبو إلى شراكة دولية حقيقية، من أجل بناء مؤسساتها ومواصلة التحول نحو تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. ولعل تقرير اللجنة في دورتها التاسعة، (A/70/714) المعروض على الجمعية العامة اليوم لدليل على الإمكانيات الكامنة للجنة، وعلى تطور اهتمامها بقضايا حيوية كتعزيز دور المرأة والشباب، في جهود بناء السلام. فضلا عن التركيز المتنامي على الأبعاد الإقليمية لبناء السلام والشراكة مع المنظمات والتجمعات الإقليمية.

يتعين علينا كذلك النظر في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة ومجلس الأمن اليوم في الإطار الأشمل لجهود إصلاح وتطوير هيكل الأمم المتحدة للأمن والسلم. وبأبي استعراض عمليات حفظ السلام واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلام والأمن، كإطارين مكملين لاستعراض هيكل بناء السلام، مما يفرض على الدول الأعضاء التعاطي مع الاستعراضات الثلاثة من منظور استراتيجي مشترك وموحد. وفي هذا السياق، يؤكد وفد مصر حتمية تنويع العام السبعين في عمر الأمم المتحدة برسالة سياسية موحدة مفادها أن استدامة السلام هو الهدف النهائي لعمل ودور المنظمة، وأنه قد حان الوقت لإعادة التفكير والتقييم الموضوعي لقدرة ومؤهلات الهياكل القائمة على تحقيق هذا الهدف، وأساليب العمل السائدة فيها، وتطابقها

الإقليمية بما يسهم في إيجاد أطر فعالة لتعزيز الملكية الإقليمية لجهود بناء واستدامة السلام. ومن هنا تكتسب الشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا تحديداً، أهمية خاصة لتحقيق استجابة أكثر فاعلية من قبل الأمم المتحدة للصراعات الدائرة في القارة والأخطار الأمنية التي تتعرض لها، والظواهر التي طفت على السطح من الإرهاب إلى القرصنة، ومن الهجرة غير الشرعية إلى التصحر والصراعات على موارد المياه، مما يتطلب اتباع استراتيجيات شاملة تعتمد على أدوات متنوعة لدرء تلك الأخطار وعلاج أسبابها الكامنة.

إن الضمانة الأساسية لنجاح جهود بناء السلام الأومية والإقليمية، يتجلى في ارتكازها على الأولويات والأهداف الوطنية والمحلية للدولة المعنية، وبما يأخذ بعين الاعتبار التنوع الاجتماعي والتاريخي والثقافي. وهو ما بات يعرف في أدبيات بناء السلام بمبدأ الملكية والقيادة الوطنية.

إن الالتزام بتطبيق هذا المبدأ، يشكل ركيزة استدامة السلام. ومن ثم، نرى أهمية تركيز الجهود الأومية والإقليمية على الاستثمار والإسهام في دعم برامج بناء القدرات والمؤسسات الوطنية. ومن ثم، نرى أن انتشار الوعي بحتمية الاستثمار في القدرات الوطنية، هو الطريق إلى جهود أكثر فاعلية ونجاحاً واستدامة من مجرد التركيز على الأبعاد الأمنية، وفرض أولويات ونماذج سياسية واجتماعية لا تمت للواقع بصلة. ويرتبط هذا التحول في طبيعة الجهود الدولية بإيجاد مصادر للتمويل تتمتع بالاستمرارية والاستدامة وإمكانية التوقع بها. وفي هذا السياق، ترى مصر ضرورة تمكين صندوق بناء السلام من مواصلة الاضطلاع بدوره البناء في تمويل برامج ومبادرات تستند إلى الأولويات الوطنية للدول المتلقية، ومن ثم تدعو مصر إلى إيجاد آليات لتوفير مساهمات مالية مستدامة قابلة للتوقع، تعزز الصندوق وقدرته على سد الفجوات التمويلية التي عادة ما تنشأ مع تراجع اهتمام المانحين بالدول الخارجة من النزاعات، بمجرد توقف الأعمال القتالية وانحسار درجة العنف.

وفيما يتعلق بتقرير لجنة بناء السلام في دورتها التاسعة (A/70/714)، يرحب وفد بلدي بالتعاون المستمر بين اللجنة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية بشأن المبادئ التوجيهية والأنشطة العامة التي يتعين الاضطلاع بها على المستوى القطري. وفي الواقع، خلال عدة مناقشات عقدتها اللجنة بشأن بلدان محددة، تم وصف دور الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، باعتباره أساسيا لنجاح العملية السياسية ومنع أي خطر من مخاطر عدم الاستقرار.

وفي هذا الصدد، من المهم تعزيز التعاون بين الشركاء الإقليميين.

وعلى ضوء هذه الخلفية، نكرر طلبنا بإقامة شراكة مؤسسية بين اللجنة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

فدورات العنف المتكررة في أفريقيا، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة، هي نتيجة للافتقار إلى تحليل دقيق للمسببات والأسباب الكامنة وراء النزاعات في القارة. ولذا فمن الضروري اعتماد استراتيجيات أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات تأخذ في الاعتبار الاحتياجات من حيث التطورات الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنشطة بناء السلام. وكما أشير في التقرير، فإن ذلك يتطلب بالضرورة التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الاستجابة بشكل أكثر تماسكا للاحتياجات العاجلة لبناء السلام.

وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة في إطار تشكيلة غينيا - بيساو القطرية، فإننا نرحب بالدور الفعال الذي اضطلعت به في تعزيز اتساق الدعم الإقليمي للجهود التي تبذلها سلطات غينيا - بيساو وفقا للأولويات الوطنية الأكثر إلحاحا. وقد حددت حكومة غينيا - بيساو تلك الأولويات في آذار/مارس ٢٠١٥ في بروكسل في سياق المؤتمر الدولي للمناخين. وتشمل

مع متطلبات العمل مع الجيل الجديد من الأزمات والصراعات المسلحة، ومن ثم تتطلع مصر إلى التعاون مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي، خلال الأشهر القادمة لتحويل نصوص القرار، بدون تأخير إلى إجراءات وسياسات وهياكل وموارد قادرة على تطوير ثقافة المنظمة لتكون مؤهلة للاضطلاع بمهام استدامة السلام، وتولي مصر في إطار عضويتها الحالية في مجلس الأمن هذا الأمر كامل الاهتمام والعناية لا سيما فيما يتصل بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي في مجالات بناء السلام وتعزز طرح رؤية متطورة على ذلك الصعيد في المناقشة المفتوحة، التي ستعقد في مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو المقبل، اتصالا بمجالات التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من منظور أشمل.

**السيد سيسييه (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر أنغولا وأستراليا على قيادتهما المرحلة الثانية من استعراض هيكل بناء السلام، وقيامهما خلالها بتيسير المشاورات الحكومية الدولية التي أدت اليوم إلى اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٧٠ واعتماد مجلس الأمن القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦).

ويسر وفد بلدي تزامن استعراض اليوم مع استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، واستعراض جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واستعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونجرؤ على الأمل في أن تستفيد منظمنا، استفادة كاملة من الفرصة الفريدة التي تتيحها هذه السلسلة من عمليات الاستعراض الوثيقة الصلة، الرامية إلى إعادة توجيه إجراءاتنا واستراتيجياتنا، من أجل بناء نهج متكامل واستراتيجي ومتناسك لبناء السلام، مع الأخذ في الاعتبار ارتباط الأمن، وحقوق التنمية وحقوق الإنسان، ارتباطا وثيقا وتعزيز بعضهم لبعض. ومن الواضح أن القرارات التي اتخذت صباح اليوم توضح عزمنا على القطيعة مع الماضي، من خلال اتباع نهج لبناء السلام أكثر اتساقا وأكثر قدرة على وضع أساس حقيقي للسلام الدائم.

ذلك، ينبغي استخدام مثل هذا النهج الشامل أيضا عند النظر في المسائل المتصلة ببناء السلام من خلال وضع استراتيجية متكاملة في مجالات عدة، بما في ذلك الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فضلا عن المساواة بين الجنسين وسيادة القانون.

وينبغي أن يكون هناك تعاون أكبر بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام، على النحو المطلوب في دورتها السنوية لعام ٢٠١٥، التي حذر خلالها المشاركون بقوة من مخاطر نظام التمويل المجزأ الذي يفترق إلى الموارد اللازمة. وعلى هذا النحو، سيكون من الضروري لسد الثغرات تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، ليس من أجل مشاريع بناء السلام فحسب، بل أيضا من أجل وضع استراتيجيات التنمية في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، فلكي يكون السلام دائما، يجب أن تترن استعادة الأمن بتحقيق التنمية الاقتصادية. والدروس المستفادة من عملية بناء السلام، ولا سيما في أفريقيا، توفر لنا المقياس الكامل لهذا البعد. وتحتاج البلدان التي تمر بعملية بناء السلام إلى موارد لتمويل مشاريع تكوين الثروة وإيجاد فرص عمل للشباب والنساء، الذين يؤدون دورا رئيسيا في جهود الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، واستنادا إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري، فإن صندوق بناء السلام لا يكفي لتحقيق الأثر المتوقع من تلقاء نفسه، وهو بعيد عن تحقيق هدفه المتمثل في أن يعمل بمثابة الحافز لسلسلة من موارد أكبر من مصادر أخرى.

كما أن وفد بلدي يؤيد بقوة توصية فريق الخبراء الاستشاري بدعوة الجمعية العامة إلى النظر في إمكانية اعتماد تدابير لضمان تخصيص التمويل الأساسي - أي ما يعادل ١٠٠ مليون دولار، أو حوالي ١ في المائة بصورة رمزية من قيمة جميع ميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - لبناء السلام سنويا من الاشتراكات المقررة في ميزانية المنظمة.

تلك الأولويات الاستراتيجية إنمائية وطنية عشرية تركز على تحسين الحوكمة والحصول على الخدمات الأساسية، والقضاء على الفقر، وتعزيز الفرص الاقتصادية. ولم تقصر السنغال - وهي الشريك الاستراتيجي الطويل الأمد لغينيا - بيساو - في الإسهام في نجاح هذا الحدث، حيث بلغ مجموع التعهدات ١,٢ بليون يورو. بيد أن التوترات السياسية التي نشأت في آب/أغسطس أدت إلى إبطاء الجهود التي يبذلها شركاء غينيا - بيساو. ويحدونا الأمل في أن تتحسن الحالة في هذا البلد الصديق بدرجة أكبر من خلال جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، فضلا عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بجمهورية غينيا، فإننا نرحب بجهود الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعما للعملية الانتخابية ومرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا. وبالنسبة للعملية السياسية في البلد، ترحب السنغال بنجاح الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والتي انتهت بإعادة انتخاب الرئيس ألفا كوندي.

وفيما يخص مسألة زيادة الاتساق في الجهود التي نبذلها، فإننا بحاجة إلى مزيد من التفاعل الدينامي فيما بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين. فلن ننجح إلا بتلك الطريقة في تعزيز أوجه التآزر الضرورية وكفالة أن يكون لمبادراتنا أثرا أقوى على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد بشكل خاص على أهمية تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ونرى أنه ينبغي للمجلس تحسين قدرة اللجنة على أداء دورها كهيئة استشارية من خلال اللجوء لخدماتها على نحو أكثر تواترا، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المشورة والتوعية وتعبئة الموارد. وعلاوة على

ونود أن نحث على تعظيم التأزر والتكامل بين هذا الاستعراض وتلك الاستعراضات التي تتناول عمليات السلام والمرأة والسلام والأمن إلى أقصى حد. وعلينا اغتنام الفرصة التي توفرها الاستعراضات الثلاثة للتأكد من أنهما جميعا تضطلع بدور أكبر في تعزيز الالتزام السياسي اللازم فيما بين البلدان الأعضاء، وتعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتعبئة الموارد. وعلينا أيضا أن نأخذ في الحسبان خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). فعلى خلاف الأهداف الإنمائية للألفية، صممت خطة عام ٢٠٣٠ لتكون رؤية تحويلية للمجتمع الدولي بأسره.

وللمرة الأولى، تتضمن خطة دولية للتنمية هدفا - في هذه الحالة الهدف ١٦ - يتناول التحديات السياسية والتحديات التي تواجه السلام والأمن والحوكمة والعدالة - نظرا لأنه لم يحقق أي بلد من أقل البلدان نموا التي تضررت بفعل النزاع أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ودون التنمية والقضاء على الفقر، لا يوجد سلام مستدام.

وفي المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن بناء السلام في ٢٣ شباط/فبراير (انظر S/PV.7629)، أكدت إسبانيا أن ما نحتاج إليه الآن هو تغيير طريقة التفكير في ثقافة منظمة الأمم المتحدة وزيادة التماسك في المنظومة، بما يمكن من تعزيز شعور أي بلد بالملكية الوطنية على أرض الواقع فضلا عن قدرته على تحقيق التنمية. كما شدد وفد بلدي على أهمية تحسين الوقاية والوساطة وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية.

وترى إسبانيا أن العمل من أجل منع نشوب النزاعات في مراحلها المبكرة يمثل عنصرا رئيسيا لبناء مجتمع ينعم بالسلام. فغالبا ما تكون أوقات الأزمات واندلاع العنف أعرض لحالات توتر طويلة الأمد. وكما أشار الاتحاد الأوروبي، فإن الحفاظ على السلام يعادل في حالات كثيرة منع نشوب النزاعات.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أرحب بعقد هذه الجلسة لمناقشة أحدث التقارير عن هيكل الأمم المتحدة الحالي لبناء السلام. وتأتي هذه الجلسة في لحظة هامة، حيث إنها تتزامن مع اعتماد القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.93)، ونود أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إننا نرى أن الأسباب التي أدت إلى إنشاء هيكل بناء السلام صالحة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفي بعض المناسبات - في مناسبات كثيرة - انزلت مجددا البلدان التي شهدت مؤخرا حالات نزاع إلى حالة عدم الاستقرار والعنف. ويعد بناء السلام عملية طويلة الأمد تتطلب جهدا مستمرا في جميع مراحل دورة النزاع بأكملها. وعلى الرغم من تمكيننا من الإبقاء على تركيزنا على الأوضاع والاحتياجات التي قد تكون مهمة، فإننا لم نستفيد على النحو الكافي من تلك الأدوات، مما يفسر فشلها في تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويمثل التغلب على هذه القيود الغرض من الاستعراض الحالي.

ونرحب بالتقرير (A/70/14) الذي يصف أبرز الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٥. كما نرحب بتقرير الأمين العام (A/70/715) عن صندوق بناء السلام، الذي يحذرنا من مفارقة انفصال الطموحات والنتائج، من جهة، عن الموارد، من جهة أخرى. وقد سمح لنا الاستعراض الجديد لهيكل بناء السلام الذي يجري إنجازه الآن بتحديد بعض العناصر الرئيسية من أجل توجيه الاستراتيجيات والأنشطة دعما لعمليات بناء السلام بغية تحسين فعاليتها، واستنادا إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة في مختلف البلدان. ويبدو لنا أن هذا النهج العملي والتشغيلي صحيحا بشكل خاص.



معني بالمرأة والسلام والأمن، وذلك بهدف معالجة تلك المسألة بطريقة شاملة ودراسة الوقاية والتعافي، فضلا عن الحماية والمشاركة.

وفيما يتعلق بأهمية لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية وتقييمية لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة، يمكن للجنة أن تضطلع بدور موحد حاسم في سد الثغرات والفجوات التي تفصل بين الالتزامات بتحقيق الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تعزز الإصلاحات المقترحة في أساليب عمل اللجنة ووظائفها دورها كأداة مفيدة للمجلس في التعامل مع الحالات التي لم تعد تعتبر أزمات ولكنها لا تزال هشة وفي حاجة إلى اهتمام مطرد ومحدد، أو عندما يتعين على المجلس معالجة المشاكل التي تصادف تنفيذ ولايات البعثات المتعلقة ببناء السلام أو سحب البعثات أو إنهاؤها. ومن أجل ذلك، يمكننا أيضا زيادة مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام في مشاورات مجلس الأمن.

وبالمثل، ينبغي أن تحقق الأمم المتحدة التكامل بين أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المقر من أجل تمكينها من القيادة على نحو أكثر فعالية على أرض الواقع. ويمكننا على أرض الواقع أن نعزز دور الأفرقة القطرية ومنسقيها المقيمين، الذين ينبغي تدريبهم في مجال الإدارة والتخطيط من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. وحقيقة أن اللجنة ليس لها وجود على أرض الواقع يجعل ذلك ضروريا أكثر من ذي قبل. وأود أيضا أن أشدد على أهمية تعزيز وتجسيد الشراكات بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني، التي يفترض أن تؤدي دورا رئيسيا في بناء السلام.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام إسبانيا، بوصفها أحد المانحين الرئيسيين لصندوق بناء السلام وعضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، بمواصلة العمل مع أكبر عدد

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لمساعدة البلدان على إنشاء آليات ومؤسسات فعالة وشاملة للجميع، تمكنها من التغلب على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة، فضلا عن أسباب اندلاع النزاعات العنيفة. وينبغي لهذه الآليات أن تشمل المسائل المتصلة بتعزيز سيادة القانون والقضاء على الفقر والتهوؤ بالتنمية الاجتماعية واحترام الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فالسلام ليس مجرد غاية في حد ذاته؛ بل إنه يجلب الازدهار أيضا.

والدبلوماسية الوقائية أداة هامة لتحقيق السلام المستدام، وينبغي لنا أن ننظر إلى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى على هذا النحو، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، ليس من أجل تحسين الاتساق والتنسيق بين استراتيجياتنا وإجراءاتنا فحسب، وإنما أيضا للاستفادة بقدر أكبر من فهمها للسياق المحلي. ولكي نفعل ذلك، ينبغي لمجلس الأمن استعادة روح الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة. وللقيام بهذه الجهود الوقائية، ينبغي لنا أيضا تحسين نظم الإنذار المبكر وتحليل النزاعات، إلى جانب النظم الموجودة بالفعل، بحيث يمكننا تبادل المعلومات والاستفادة من القدرات ونقلها وتكرار التجارب الجيدة لتوقع النزاعات. ومن الأدوات الهامة الأخرى في هذا الصدد المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومسؤوليته، وفقا لولايته، عن توجيه انتباه المجلس إلى الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، من الضروري أن نشدد على الدور البارز الذي ينبغي أن تضطلع به النساء في كل مرحلة من مراحل بناء السلام. وكان من دواعي سرورنا أن نرى إقرار الاستعراض (A/69/968) بأهمية تعزيز الجانب الجنساني ومشاركة المرأة في عمليات السلام منذ مراحلها الأولى. وفي هذا الصدد، فإن إسبانيا - بصفتها رئيسا مشاركا مع المملكة المتحدة - تعكف على تشجيع إنشاء فريق غير رسمي تابع لمجلس الأمن

فقد أنشئت لجنة بناء السلام والصندوق ومكتب دعم بناء السلام لمعالجة الثغرات الكبيرة المحددة في الاستراتيجيات القائمة لمنع نشوب النزاعات على المدى القصير والمدى الطويل. وكان الهدف من إنشاء هيكل بناء السلام هو توفير الدعم الدولي من أجل تعبئة الموارد المالية والتقنية، ولا سيما من أجل مساعدة جهود بناء السلام. وأضافت اللجنة تركيزاً تُمس الحاجة إليه على البعد الإنمائي إلى النقاش الدائر حول كيفية تحقيق السلام والأمن الدائمين. ومع ذلك، فإن سجل فعالية لجنة بناء السلام خلال فترة وجودها البالغة ١٠ سنوات كان متفاوتاً في أفضل الأحوال.

وهي نجحت في تسليط الضوء على الأهمية الحاسمة لبناء السلام عندما تنتهي الصراعات ويجري سحب بعثات حفظ السلام، وفي تقديم بعض المساعدات لحالات محددة تتعلق بتحسين القدرات على بناء المؤسسات وتحقيق الإصلاحات الانتخابية، وما إلى ذلك. كما أدّى تفشي فيروس إيبولا إلى سياق جديد للجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام. ولكن أثر جهودها لبناء السلام لا يزال محدوداً، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم كفاية تمويلها، وإلى التنسيق بأقل من القدر الأمثل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن. ومن الواضح تماماً أن هذه التحديات لا يمكن التغلب عليها إلا بوجود إرادة سياسية حقيقية لدى أولئك الذين يستطيعون الإسهام في هذا الصدد.

أما الطابع المتغير للصراعات، فهو يؤثر على تعقيد عملية بناء السلام، وبخاصة على مهامها لتفادي العودة إلى الصراعات وبناء السلام المستدام. وفي حين أنه بات من الواضح بشكل متزايد أن انعدام الاستقرار في أي جزء من العالم يمكنه أن يؤثر على الأمن والآفاق الاقتصادية حتى في أماكن بعيدة، فإن التركيز على بناء السلام لا يزال محدوداً. ولا بد من تصحيح هذا الوضع. وفي عالم يتصف بالعولمة، فإن مصائر الشعوب

ممكن من البلدان من أجل تعظيم إسهام منظومة الأمم المتحدة عموماً، ولجنة بناء السلام على وجه الخصوص، في عمليات بناء السلام - وهو أمر يبدو غير كافٍ - وذلك استناداً إلى القرار ٢٦٢/٧٠ الذي رحبنا باتخاذ اليوم. وفي هذا الصدد، تعترم إسبانيا استئناف تبرعها إلى الصندوق بهدف ترسيخ أقدامها بوصفها إحدى الجهات المانحة العشر الأولى، كدليل على التزامنا بنظام الأمم المتحدة لبناء السلام.

**السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** نتعقد هذه المناقشة السنوية للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بعد مرور عقد على إنشائهما باعتبارهما جزءاً من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في أعقاب مؤتمر القمة العالمي التاريخي لعام ٢٠٠٥. كما أنها تتيح لنا فرصة لإجراء استعراض شامل لتأثير هيكل بناء السلام من منظور الدور الذي كان من المتوقع أن يؤديه، وبصفة خاصة دوره في تيسير الانتقال الناجح للبلدان في حالات ما بعد انتهاء النزاع وفي الإسهام في تفادي حدوث أي انتكاس إلى حالة النزاع. كما نجتمع بعد شهور قليلة من الاعتماد التاريخي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) والتي وُضعت لتكون دليلاً يسترشد به في الجهود العالمية الجماعية من أجل بناء مجتمعات سلمية وآمنة ومزدهرة. كما تلقي خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة الضوء على أهمية البعد الإنمائي والطابع الشامل للمسائل التي ينطوي عليها بناء السلام والحفاظ عليه.

ونرحب باتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن اليوم للقرارين الشاملين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القراران ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على التوالي)، ونقدر الأعمال التي تم القيام بها في سياق إعداد تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968) لتلك العملية الرئيسية. والقرار يحدد بوضوح تعقيد القضايا ذات الصلة بالحفاظ على السلام. ونرحب بصورة خاصة بالتشديد على أهمية التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وزيادة التمويل من أجل تعزيز جهود بناء السلام.

أن يكرر الإعراب عن الشكر لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، الذي يرأسه السفير غيرت روزنتال، لما بذله من جهود بغية تحديد التحديات التي تعترض بناء السلام وتوصيفها، والتي يتناولها القرار إلى درجة كبيرة. كما نود أن نشكر الميسرين، الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا والفريقين التابعين لهما، على ما بذلاه من جهود.

إن الأرجنتين تؤيد مفهوم "الحفاظ على السلام" مثلما يحدده القرار، وحسبما هو معلوم بوصفه عملية مستمرة تشمل نظام بناء السلام ليس في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات فحسب، بل أيضا قبل وقوع الصراعات وخلالها وبعدها، استنادا إلى نهج شامل يراعي أهمية معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات من خلال، في جملة أمور أخرى، تعزيز سيادة القانون، وتمتين النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر، وتوطيد التنمية الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وإن مفهوم "الحفاظ على السلام" يرتبط تاليا بالتركيز الجديد والأساسي من جانب المنظمة على الوقاية، وهي عنصر يربط استعراض بناء السلام بالاستعراضين الآخرين للسلام والأمن اللذين تمّ إجراؤهما بالتوازي مؤخرا، أي الاستعراض المتعلق بعمليات حفظ السلام، والاستعراض المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

والنقطة الأخرى التي نود أن نشدد عليها بشأن قرار اليوم هي إصراره على ضرورة التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وتجنّب الإجراءات المنعزلة والمتوقعة، والعمل على تحقيق الاتساق المنتظم في استراتيجيات بناء السلام، من خلال نهج يكفل الملكية الوطنية الشاملة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة، لا سيما المجتمع المدني، ويراعي أهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

وأحد جوانب القرار الذي كنا نفضل أن نرى فيه التزاما أشد قوة من جانب الدول الأعضاء هو تمويل أنشطة

مترابطة، والصراعات تشكّل تحديات مشتركة. أمّا حلولها فتتطلب أيضا استجابات جماعية. ولا تزال الأموال المتاحة لبناء السلام تشكل جزءا مما هو متاح لأنشطة حفظ السلام، بل هي آخذة في التراجع. ولن يساعد لجنة بناء السلام في أن تكون أشد فعالية إلا وجود تمويل أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر استدامة.

وفي حين أننا نسلّم بأهمية زيادة الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ينبغي مراعاة هذا الموضوع بعناية نظرا لمختلف المسؤوليات والمهام والأولويات ذات الصلة. وإذا أريد لجهود بناء السلام أن تكون مستدامة، فيجب أن تكون متسقة مع الأولويات الوطنية. ودور المرأة والشباب في بناء السلام، بما في ذلك صنع القرار، أمر هام. وتطوير المهارات وإيجاد فرص للعمل أمران حاسمان للحفاظ على السلام ومنع العودة إلى الصراع. ونحن ننوّه أيضا بأهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية في جهود بناء السلام.

وباستطاعة لجنة بناء السلام، مع ما تتصف به من عضوية وتفاعل فريدين مع الأجهزة الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تؤدي دورا هاما في دعم بناء السلام للمدى البعيد. وبما أن الهند عضو في اللجنة منذ إنشائها، فهي على استعداد للمساعدة في تعزيز هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

**السيد دالو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن الوفد الأرجنتيني يأخذ الكلمة في هذه المناقشة للإعراب عن تقديره لما حدث اليوم من اتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل جوهري للقرار نفسه حول استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (القرارات ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٧٠/٢٦٢) على التوالي. نحن نعلم أن العمل المتعلق بالنص كان عملا مضنيا، وهو يعكس توازنا بين مختلف المواقف لفرادي البلدان والمجموعات أثناء المفاوضات، مع إرساء الأساس لإحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة في المستقبل. ويود بلدي



الباهر في فترة ولايته. كما أود أن أشيد بالعمل الرائع الذي قام به الميسران المشاركان، سفيراً أنغولا وأستراليا، في إدارة المفاوضات التي أدت إلى اتخاذنا هذا الصباح القرار ٧٠/٢٦٢ بشأن استعراض هيكل بناء السلام.

ودون الخوض في تفاصيل التقرير، أود أن أتناول بإيجاز بعض عناصره البارزة. أولاً، في ما يتعلق بمبدأ الملكية الوطنية، وحتى لو خاطرت بتكرار نفسي، أود أن أتكلم مرة أخرى عن مدى أهمية كفالة الملكية الوطنية لعملية بناء السلام من جانب البلدان المستفيدة منها، والالتزام المتواصل من جانب البلدان التي تتلقى الدعم لبناء السلام. فقبل كل شيء، ينبغي أن نكفل قيام تشاور وتعاون وثيقين بين الشركاء الدوليين والحكومات الوطنية، إلى جانب تنسيق جهود الشركاء الدوليين، ولا سيما في مجال تعبئة الموارد.

وينبغي أن نتذكر أن تحديد المجالات ذات الأولوية هو مسؤولية السلطات الوطنية والمحلية وأن دور اللجنة ينبغي أن يقتصر على الدعم.

ولكن فيما يتعلق بالملكية الوطنية، يعتقد وفد بلدي أن الملكية على مستوى واحد لا تكفي بل يجب أن تتجاوز ذلك لتكون على المستويات المحلية والإقليمية والقارية، وهي مستويات الملكية الثلاثة ذات الأهمية الحاسمة لتنفيذ عملية سلام مستدام. فالمملكية المحلية والوطنية والإقليمية والقارية لا تعزز شرعية تنفيذ البرامج فحسب، بل تساعد أيضاً في ضمان استدامة القدرات الوطنية ككل بعد انتهاء عمليات حفظ السلام.

ثانياً، فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية لبناء السلام، أود أن أشدد على أهمية البعد الإقليمي. وكما تعلم الجمعية، فإن اللجنة مؤهلة بصفة خاصة لتشجيع زيادة الانسجام بين الجوانب دون الإقليمية والإقليمية والقارية والدولية للاستجابة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وقد دلت تجربة اللجنة في

بناء السلام. وفي هذا الصدد، نؤكد مدى أهمية القدرة على الاستناد إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به بغية الاضطلاع بهذه الأنشطة، ونكرر دعمنا للتوصية الصادرة عن فريق الخبراء الاستشاري بأنه ينبغي تخصيص حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً لصندوق بناء السلام من ميزانية المنظمة. وهذا هو الحد الأدنى من الالتزام المالي الذي ينبغي أن نكون مستعدين لتقديمه، حتى ولو كان غير كاف بالنظر إلى جسامة مهام بناء السلام. ويكفي أن نقارن فحسب ضالة هذا الاسهام بالاسهامات المخصصة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام البالغة مئات بلايين الدولارات التي يبددها العالم على النفقات العسكرية.

وترحب الأرجنتين بالقرار المتخذ اليوم، وتشجع الدول الأعضاء على مواصلة العمل من أجل تحسين هيكل بناء السلام استعداداً للاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن هذا الموضوع الذي سيعقد خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية، والذي سيحلل الجهود والفرص المتاحة لتعزيز عملنا بشأن تحقيق الأمن المستدام. ويحدونا الأمل أن يستمر هذا المسار في مساعدتنا على إعطاء المنظمة أدوات فعالة بصورة متزايدة لتعزيز السلم والتنمية لشعوبنا.

**السيد شينغيرو (بوروندي)** (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/70/714)، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715). وأود أيضاً أن أشكر زميلي أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد والرئيس السابق للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية المفصلة والمفيدة هذا الصباح (انظر A/70/PV.93). وإني أثني عليه مرة أخرى لما أظهره من احترافية ومهارات استثنائية أثناء رئاسته للجنة. وبينما تسنّت لي الفرصة للقيام بذلك في مناسبات أخرى، سأكون مقصراً إن لم أهنئ الممثل الدائم لكينيا، السفير ماشاريا كاماو، على مسؤولياته الجديدة، وأن أتمنى له النجاح

شك على الإطلاق في أن التفاعلات الثنائية غير الرسمية مع مجلس الأمن من شأنها أن تساعد لجنة بناء السلام في تعظيم دورها الاستشاري والاستفادة منه واستنباط وعرض أفكار، يمكن أن تنعكس في قرارات مجلس الأمن.

رابعا، في ما يتعلق بالاعتراف بالمسألة الحيوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين في الأنشطة التعاونية مع البلدان، يرى وفد بلدي أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية خلال فترة ما بعد انتهاء النزاع والجوانب الجنسانية لبناء السلام تستحق التركيز المتواصل والالتزام الثابت. ولكي تبدأ المرأة بداية جيدة، فإنها ينبغي أن تكون قادرة على المشاركة في مفاوضات السلام، وبالتالي أن تكون جزءا من عملية الانتقال بعد انتهاء الصراع. ونؤيد ونرحب بالمناقشة التي بدأت في العام الماضي بشأن وضع استراتيجية تراعي أهمية كفالة المساواة في الأنشطة التعاونية مع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ومن بين أمور أخرى، فإن من شأن استراتيجية من هذا القبيل أن تمكن اللجنة من تعزيز وتجسيد التزاماتها بتحقيق المساواة بين الجنسين، بما فيها تلك المقطوعة في إعلانها بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام، الذي اعتمد في عام ٢٠١٣، وبالتالي وبطبيعة الحال، ضمان قدر أكبر من الإدماج الهيكلي لمسألة المساواة بين الجنسين في عملها.

خامسا، فيما يتعلق بمكافحة فيروس إيبولا، نرحب بحقيقة أن اللجنة عملت من أجل تنظيم حملة إعلامية في نيويورك بشأن الآثار الطويلة الأمد المحتملة لأزمة الإيبولا على السلام والاستقرار والتماسك الاجتماعي والرفاه الاقتصادي في البلدان المتضررة. وأظهر الالتزام الثابت للدول الأعضاء بالعمل الجماعي من بداية الوباء أن اللجنة قادرة على الاستفادة من أصولها السياسية. وباختصار، يمكننا القول إن مشاركة اللجنة في مكافحة فيروس إيبولا بمجرد ظهوره تمثل نجاحا مشتركا وخبرة جيدة، ستمكننا مستقبلا من التعامل بفعالية مع الحالات المماثلة التي قد تنشأ في أي مكان من العالم.

بوروندي على أن تحسين الاتساق الإقليمي ودون الإقليمي عامل رئيسي في دعم جهود بناء السلام.

وإدماج المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية في عمل اللجنة لا يزال يكتسي أهمية بالغة. وفي الواقع، فإن العديد من البلدان قد تفضل تلقي المساعدة والمشورة من الدول النظيرة في منطقتها وربما تكون المنظمات الإقليمية في وضع أفضل للتدخل في الوقت المناسب وللمساعدة في صنع القرار في التوصل إلى حلول مستدامة للمسائل الحساسة جدا. ونرحب بحقيقة أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت اللجنة أهمية مواصلة تعزيز الاتساق الإقليمي، وهو أمر حيوي لمساعدة البلدان في الحفاظ على السلام وتفاذي العودة إلى الصراع. ولئن كنا نشهد أحيانا اختلافات في وجهات النظر إزاء الحالة السياسية في بوروندي بين منطقتنا والاتحاد الأفريقي ونيويورك، فإننا نشيد بهذا النهج الدينامي حيال البعد الإقليمي، والذي يجب تعزيزه وصونه، وفي المقام الأول، مواصلته.

ثالثا، في ما يتعلق بالتعاون بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن، يعتقد وفد بلدي أن التعاون بين اللجنة والأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة لا يزال أمرا بالغ الأهمية وينبغي مواصلة تعزيزه. والحوارات غير الرسمية التي يشترك رئيس مجلس الأمن ورئيس اللجنة في تنظيمها واجتماعات التقييم الدوري على مستوى الخبراء والإحاطات الإعلامية الرسمية التي تُقدم إلى المجلس بشأن البلدان المدرجة على جدول أعماله وبشأن القضايا المواضيعية مفيدة للغاية.

وحرصا على تعزيز العلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن، ينبغي أن ينظر المجلس مستقبلا في دعوة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة إلى جلسات الإحاطة التي يعقدها المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ونعتقد أن إسهاماتهم، بالإضافة إلى الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة، ستكون مفيدة جدا للدول الأعضاء في صياغة مواقفها بشأن هذه المسائل. ولا يمكن أن يكون ثمة

السيد لوبير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ اليوم بالإجماع بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. واتخاذ القرار اليوم يسلط الضوء على التزامنا الجماعي برؤية أقوى وأكثر شمولاً لبناء السلام. وعلى مدى العقد الماضي، أحرز تقدم جوهري في بناء السلام، سواء فيما يتعلق بالمفهوم نفسه وما يتصل به من مؤسسات وأنشطة. ومن بين العديد من الإنجازات الهامة للقرار، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على خمسة.

أولاً، نرحب بفكرة أن "استدامة السلام" تعني صون السلام على مر الزمن، وبالتالي، إدراج منظور أشمل لبناء السلام، يتضمن جهوداً لمنع نشوب النزاعات. ويجسد هذا الأمر إحدى التوصيات الرئيسية للاستعراض، ويعزز بوضوح الفهم أن بناء السلام مهم قبل نشوب النزاعات المسلحة وخلافاً وبعد انتهائها. ولا تزال سويسرا مقتنعة بأن هيكل بناء السلام يمكن بل ينبغي أن يساهم في منع السقوط القهقري في النزاع المسلح، ونحن نؤيد تماماً الاعتراف بهذا الجانب في قرار اليوم.

ثانياً، إن القرار يجدد ويعزز التزامنا الجماعي بدعم وزيادة تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون داخل الأمم المتحدة وفيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، ويقر بدور المجتمع المدني. وعلى الرغم من الأمر لا يتعلق بمسعى جديد، فإن القرار يوفر أساساً متيناً للمساعدة على ضمان هذا الشرط الأساسي لنجاح التدابير الوقائية وبناء السلام.

ثالثاً، يبرز القرار أهمية اتباع نهج شامل للعدالة الانتقالية في بناء السلام، بالإقرار بأن إحلال السلام والحد من الفقر وتعزيز الحكم الرشيد أمور لن تتحقق إلا بإحقيق العدالة وسيادة القانون.

رابعاً، ترحب سويسرا بالدعوة إلى زيادة إمكانية التنبؤ بتمويل أنشطة بناء السلام. ونتطلع إلى دراسة التوصيات

سادساً، في ما يتعلق بموضوع المسائل الشاملة الجديدة، يود وفد بلدي أن يؤكد على الدور النشط الذي يمكن أن يؤديه الشباب في بلدانهم. ففي كثير من الأحيان، وهذا بالتأكيد هو الحال في بوروندي، يُحتمل أن يكون الشباب العاطلون عن العمل عرضة للتلاعب والاستغلال من جانب السياسيين من أجل غايات سياسية محضة. ويلجأ هؤلاء الشباب الذين لا يعملون وقتاً كاملاً، والذين كثيراً ما يتم إهمالهم، إلى العنف العشوائي تحت ضغوط داخلية وخارجية ترمي إلى زعزعة استقرار البلدان الهشة التي خرجت بالكاد من الصراع. وينبغي ألا ندخر وسعاً لضمان أن يجد الشباب بدائل للعنف. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دعم القطاع الخاص في خلق فرص عمل من شأنها أن تساهم بقدر كبير في خفض البطالة في البلدان المعنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن نشجع إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن من خلالها أن يدعم عالم الأعمال الجهود الرامية إلى تمكين البلدان الخارجة من الصراع من إطلاق عملية لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي لا تكون عرضة للتوترات السياسية التي ينجم عنها، على سبيل المثال، استغلال الموارد الطبيعية وعدم إيجاد فرص عمل ونشوب منازعات على الأراضي ومحاولات لتغيير الأنظمة من جانب جهات خارجية.

وبخصوص صندوق بناء السلام، من المؤسف للغاية أن نعلم أنه يعاني من نقص في التمويل لعامين متتاليين. ويؤثر هذا العجز في الموارد تأثيراً سلبياً على ما تنفذه اللجنة من مشاريع وبرامج لصالح المستفيدين من خدماتها. والتوصيات الواردة في التقرير بشأن الحاجة إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به تستحق اهتماماً خاصاً من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المانحة.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على عمل مكتب دعم بناء السلام تحت القيادة القديرة للسيد أوسكار فرنانديث - تارانكو وفريقه، والذين نعرب مجدداً عن دعمنا الكامل لهم.

لأنغولا وأستراليا على تيسيرهما بصورة فعالة للعملية الحكومية الدولية التي تُوجت باتخاذ هذين القرارين.

وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بلجنة بناء السلام، وممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/70/PV.93). ومع ذلك، أود أن أشدد على بضع نقاط ذات الاهتمام المشترك.

على الرغم من أن التقريرين المعروضين علينا يقدمان لمحة عامة عن الأنشطة الفنية للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة لا تزال تثير القلق. إن الحالة في هذه البلدان تبرز أن بناء السلام ليس عملية خطية، ولكنه نهج متعدد الأبعاد، ينطوي على مبادرات يجب أن تشمل على نحو استباقي استدامة السلام. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على النقاط التالية.

أولاً، عندما عقدت نيجيريا مناقشة مفتوحة بشأن الدبلوماسية الوقائية في مجلس الأمن قبل بضع سنوات (انظر S/PV.6360)، كان دافعنا لذلك هو شعورنا بالقلق من أن طبيعة النزاعات تفوق قدرتنا الجماعية على التصدي لها بفعالية. وبعد مرور عشر سنوات على إنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، لا يزال بناء السلام بعد انتهاء النزاعات عملية هشة، نتائجها متفاوتة.

وعلى الرغم من أن بناء السلام بعد انتهاء النزاعات ضروري بالفعل، لا يمكن أن يكون استراتيجية أو حلاً فعالين على الأجل الطويل. ونعتقد أن التدخل المبكر قبل تحول الأزمات المحتملة إلى نزاعات استراتيجية حاسمة لبناء السلام يجب اتباعها. ونعتقد أيضاً أن الاستشراف العالمي لوضع مبادرات هيكلية لبناء السلام، وتشجيع بناء المؤسسات، والحكم الرشيد، واحترام المؤسسات الديمقراطية، وحقوق

المقبلة للأمين العام بغية زيادة إجمالي القدرة على التنبؤ بتمويل بناء السلام وتوافره.

خامساً، إن وفد بلدي مقتنع بالميزة الخاصة للجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية لمعالجة حالات معينة. ونتطلع إلى مواصلة تفكيرنا المشترك بشأن تنويع أساليب العمل، وما زلنا مقتنعين بأن هيكلنا قويا لبناء السلام ينبغي أن يظل هو اللبنة الأساس لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

ولئن كان القرار المتخذ اليوم يمثل إطاراً متيناً ورؤية لمستقبل بناء السلام، سيتعين علينا متابعة جهودنا الجماعية في بناء السلام بعزم وعلى نحو متضافر. ويسر سويسرا أن تلاحظ اليوم الالتزام القوي من جانب الجمعية العامة بزيادة تعزيز هيكل بناء السلام، ونحن ما زلنا ملتزمين تماماً بالإسهام في المستقبل في تحقيق تلك الغاية.

**السيد هين (نيجيريا)** (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد النيجيري، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/70/714) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715). كما أود أن أشكر السيد ماثاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانه، الذي قدم منظورات جديدة عن أنشطة اللجنة. وأود أيضاً أن أشكر السفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد والرئيس السابق للجنة بناء السلام، على ما أبداه من قيادة قديرة وملتزمة خلال فترة ولايته. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لرؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة، والسيد أوسكار فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، على جهودهم الدؤوبة في توجيه المساعدة إلى البلدان الخارجة من النزاع.

ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على نحو مترام، بشأن استعراض هيكل بناء السلام، وفي هذا الصدد، يشيد بالممثلين الدائمين

لا يمكن سوى للجهات الفاعلة التي تتفهم الأسباب الجذرية للتراعات التمكن من بذل الجهود المناسبة لتجنب أية عودة إلى نشوب النزاع. ولذلك، فإننا ندعو بقوة إلى أنه ينبغي أن تكون مبادرات السلام الفعالة مملوكة ومدفوعة وطنيا وراسخة إقليميا ومدعومة دوليا.

ثالثا، إن التزام الأنشطة الفردية والجماعية للجنة يجب أن يتجاوز الخطابة وأن يكون داعما للنتائج وموجها نحو تحقيقها، مع التركيز بوجه خاص على الإسهامات الملموسة. وينبغي أن يتجسد هذا الالتزام في تقديم المساهمات المالية، والمساهمات المادية أو التقنية أو تبادل الخبرات. وفي حين قد لا تكون البلدان النامية قادرة على تقديم مساهمات مالية كبيرة، فإنه قد يكون لديها ثروة هائلة من الخبرة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يركز الهدف الأسمى للجنة بناء السلام على أفضل كيفية للاستفادة بصورة منهجية من الدروس المستخلصة المتراكمة في مجال بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

رابعا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تكثف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات وإقامة شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي أيضا باتخاذ القرار بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، الذي يبرز أهمية تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام بالنسبة لمجلس الأمن، وأيضا في تعزيز نهج متسق نحو ولايات بناء السلام المتعددة الأبعاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تحقيق اتساق العمل وتكامله وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة تجنب تداخل الإجراءات أو ازدواجية في الجهود. ومن شأنه أيضا كفالة المزيد من وضوح الهدف والمسؤولية والمساءلة.

ولا يمكن بناء السلام المجدي بدون التمويل، بالنظر إلى أن التمويل أمر رئيسي لإنجاز ولاية بناء السلام البالغة الأهمية وتنفيذها. ولذلك السبب نولي أهمية كبيرة لأعمال صندوق بناء

الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، فضلا عن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للدول والمناطق الناشئة شروط مسبقة أساسية لكفالة فعالية استراتيجية بناء السلام. ولهذا السبب نؤيد الاعتماد المتزامن للقرار بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يؤكد على أهمية النهج الوقائي لبناء السلام.

ثانيا، إن بناء السلام يتعلق في المقام الأول بتعزيز قدرة البلدان والمناطق المتضررة على مواجهة تحديات بناء السلام بمفردها. وهذا يتماشى مع مبدأ الملكية الوطنية، الذي يكتسي أهمية أساسية في المناقشات المتعلقة ببناء السلام. ولذلك يجب على لجنة بناء السلام أن تكفل أن مشاركتها مع البلدان المدرجة في جدول الأعمال تؤدي إلى تعزيز قدرة هذه البلدان على الاضطلاع بمهام بناء السلام بمفردها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ الشمولية، الذي يسعى إلى تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها ودور الشباب في المجتمعات الهشة، يجب أن يحظى بالأولوية في عملية بناء السلام. ونعتقد أن القرار الذي اتخذ اليوم سيسر تحقيق هذه الأهداف.

وعلاوة على ذلك، فإن الدروس المستفادة من الميدان أثبتت أيضا أنه بالنظر إلى الطبيعة المتداخلة للمسائل، لا سيما ترابط وتطابق التحديات والفرص داخل المناطق، يجب على لجنة بناء السلام أن تعتمد نهجا إقليميا من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات والكيانات الإقليمية ذات الصلة، ومنها، على سبيل المثال، الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، باعتباره أداة عملية للمواجهة الأزمات، كما شوهد مؤخرا في مكافحة مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا.

ولذلك تؤكد نيجيريا على ضرورة زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صياغة أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع وتنفيذها. وذلك هو الحال لأنه



بلدان ما بعد انتهاء النزاع، كما هو الحال في الماضي، يمثل خطوة إلى الأمام ينبغي أن نرحب بها. وإذا أريد لعمليات بناء السلام أن تنجح، من الضروري أن تكون خاضعة للملكية الوطنية الشاملة. وشدد الأمين العام في مناسبات عديدة على أن الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان تشكل علامات إنذار باندلاع الأزمة والنزاع. ولذلك يجب أن تتضمن عملية بناء السلام بشكل منهجي احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

فبناء السلام في المقام الأول عملية سياسية تضطلع فيها الإرادة السياسية للحكومة المعنية دورا حاسما، ويضطلع الشركاء الدوليون بدور داعم. ويوضح هذه العلاقة مفهوم "الاتفاق" الذي يبين بالتفصيل الأهداف المشتركة للبلد وشركائه الدوليين. ولذلك يمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا هاما في الحالات الانتقالية، سواء كانت حالات الانتقال السياسي - التي كثيرا ما تكون فترات التعرض للخطر - أو الحالات الانتقالية التي تعقب المغادرة المقررة لأية عملية لحفظ السلام.

ويؤكد تقرير لجنة بناء السلام عن حق على أهمية توطيد المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية في البلدان المعنية. وينبغي أيضا إيلاء أهمية خاصة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، من ناحية، وللحوكمة الاقتصادية، وإعادة بناء الإدارات الضريبية، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يعود بالفائدة على جميع السكان، من الناحية الأخرى.

وقررت بلجيكا تركيز مساعدتها الإنمائية على أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بحالات هشة. ونحن جزء من التشكيلات القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، وقبل وقت قصير غينيا، التي خلاف ذلك أصبحت شريكا للتعاون الثنائي مع بلدي. وتضمن الأعمال التي تنجز في إطار التشكيلات القطرية المخصصة لكل بلد على حدة الاتصال

السلام. ونعتقد أن التزام الدول الأعضاء ينبغي أن يتجسد في استعدادها لتقديم مساهمات مالية، وتبادل الخبرات وتقديم الدعم التقني. ويشيد وفد بلدي بالخطوات التي اتخذها مكتب دعم بناء السلام لمواصلة تحسين كفاءة صندوق بناء السلام وفعاليته.

ولا شك اجتماع أصحاب المصلحة الرفيع المستوى لصندوق بناء السلام لعام ٢٠١٥ تكلل بنجاح كبير. ومع ذلك، يجب استكمال هذا الجهد الجدير بالثناء باستكشاف خيارات أخرى للتمويل الطويل الأمد والثابت. ونثني على الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى على ما قدمته من مساهمات قيمة للغاية. كما نحث المانحين الآخرين، لا سيما في القطاع الخاص، على التأكد من أن مساهماتهم تعزز صون السلام والأمن العالميين.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على التزام نيجيريا بأنشطة بناء السلام. ويجدوننا أمل وطيد في أن تقدم هذه المناقشة رؤى معمقة جديدة وزخما من أجل تعزيز بناء السلام بعد انتهاء النزاع وأنشطة منع نشوب النزاعات، في حين نتطلع إلى التنفيذ الملموس للقرار المتخذ اليوم بشأن هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

**السيد بوفان (بلجيكا)** (تكلم بالفرنسية): تشكر بلجيكا الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا على إجراء المفاوضات التي أفضت بنا إلى اتخاذ القرار الشامل والتوافقي ٧٠/٢٦٢ بشأن هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. كما نشكر رؤساء لجنة بناء السلام على التقرير عن أنشطة اللجنة (A/70/714) والأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/70/715).

وتعلن لكسمبرغ تأييدها التام للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.76) وبصفتنا الوطنية، نود أن نشدد على النقاط التالية.

إن الأولوية ينبغي أن تمنح لمنع نشوب النزاعات. وكون القرار يركز على استدامة السلام، بدلا من منع الانتكاس في

للسويد والرئيس السابق للجنة بناء السلام، وأن أعرب عن الشكر له على عمله. وبالمثل، فإنني أشيد بجهود السفير ماثاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا والرئيس الحالي للجنة. كما نرحب بتقديم تقرير لجنة بناء السلام (A/70/714) وتقرير صندوق بناء السلام (A/70/715) ونؤكد من جديد دعمنا والتزامنا كأعضاء في اللجنة.

وكان عام ٢٠١٥ عاما ذا أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل بناء السلام ولجنة بناء السلام، لا سيما بالنظر إلى استعراض السنوات الخمس لهيكل بناء السلام واعتماد القرار ٢٦٢/٧٠ اليوم. وأرحب بالقرار الذي اعتمدناه في الوقت نفسه في الجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، وأقر بعمل الميسرين المشاركين أثناء المفاوضات، الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا. ويشكل هذا الاعتماد خطوة هامة نحو تعزيز عمل الأمم المتحدة لبناء السلام، وعلى وجه الخصوص عمل اللجنة. ويقوي القرار مجددا الطريق صوب رؤية موحدة ومتسقة لبناء السلام حيث تتطلب جميع مراحل الصراع الاهتمام. وفي هذا النهج، تكتسي الوقاية أهمية بالغة في منع نشوب الصراع وتجنب الانتكاس وتكاليهما البشرية والاقتصادية، وهذا هو السبب في أنه ينبغي أن تكون إحدى المهام الرئيسية في عمل اللجنة.

وفيما يتعلق بتقرير لجنة بناء السلام عن عملها في عام ٢٠١٥، فإن التقدم المحرز في تنويع أساليب عمل اللجنة كان أمرا مهما، ونحن نرحب به. أود أن أؤكد من جديد استعداد كولومبيا للعمل مع رئيس اللجنة والأعضاء الآخرين بغية تحسين هذه الأساليب. وترى كولومبيا أنه يجب على اللجنة أن تصبح منبرا قيما بالنسبة لجميع البلدان التي تلتزم بالتوصيات والدعم. وفي هذا الصدد، نرحب بفكرة أن تكون اللجنة أكثر مرونة، وهو ما يتجاوز مفهوم التشكيلات دون فقدان التركيز على القطرية.

الوثيق مع الواقع في الميدان وخصائص كل بلد مدرج في جدول الأعمال. وهي صيغة تتيح أيضا مشاركة مختلف الشركاء في التنمية. ويجدر الإبقاء على هذا النهج المعد خصيصا لكل دولة، حتى إذا أمكن إدخال تحسينات على إجراءات التشكيلات القطرية المخصصة وتشكيلها. فإسهامات التشكيلات القطرية في تفكير مجلس الأمن حينما يتناول القضايا ذات الصلة بلجنة بناء السلام بحاجة إلى أن تصبح أكثر منهجية.

ويمكن صندوق بناء السلام من الإسراع بتمويل الإجراءات العاجلة التي تتخذ دعما للجهود السياسية، ويعترف على نطاق واسع بالقيمة المضافة للصندوق. ومع ذلك، تدعو بلجيكا إلى أن يصبح بناء السلام وإدارة الحالات الهشة جزءا أساسيا ولا يتجزأ من برامج التعاون مع الشركاء الدوليين في البلدان التي تمر بحالات هشة، سواء كان هؤلاء الشركاء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعمل معاً، أو البنك الدولي، أو المصارف الإقليمية، أو الجهات المانحة الثنائية والإقليمية.

وفي الواقع، فإن الجهود الرامية إلى بناء السلام تتجاوز نطاق الأمم المتحدة، ولا بد تنظيم عمليات التآزر إذا أردنا بلوغ أهدافنا على نحو فعال.

فعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة الذي عقد مؤخرا اجتماعه الخامس في ستوكهولم، وإلى الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة ومبادرة التعاون بين البلدان الهشة من مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة.

وترحب بلجيكا باتخاذ القرار المتعلق بهيكل السلام والأمن وتؤكد للمجتمع الدولي على تنفيذه بالكامل.

**السيد موراليس لوبيث (كولومبيا)** (تكلم بالإسبانية):  
في البداية، أود أن أشكر السفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم

الصندوق، تأمل في أن تكون هناك مشاركة كبيرة في المؤتمر وزيادة في تمويل الصندوق.

كما تبرز كولومبيا الدور الذي تؤديه المرأة في منع الصراعات وتسويتها، وفي بناء السلام. ويجب أن نستمر في تعزيز إدماج القضايا الجنسانية في عمل اللجنة والصندوق. وفي هذه المرحلة، أود أن أشدد على الشروع في وضع الاستراتيجية الجنسانية في لجنة بناء السلام، التي تدمج الأعمال المتعلقة بالقضايا الجنسانية وتمضي قدماً بتمكين المرأة فيما يتعلق بمسائل السلام والاقتصاد والحصول على الأمن والعدالة. وهذا يحسن نوعية الحياة، ويقوي ثقة المجتمع في العمليات ويعزز النمو الاقتصادي. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذه المجالات.

إن الدول التي تدرك مدى صعوبة تحقيق السلام تعلم أن الطريق أمامنا ليس سهلاً، ولكننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن تحقيق السلام ممكن. وبلدي، كولومبيا، شرع في عمليات وإجراءات سياساتية ابتكارية سعياً إلى تحقيق السلام المستدام، بدعم قيم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وبعد ٥٠ عاماً من الصراع، يأمل بلدي في أن تصبح واحدة من قصص النجاح في تحقيق السلام، وتدعم أولئك الذين يسعون على هذا درب الشاق.

**السيدة بوكارينهو (البرتغال)** (تكلمت بالإنكليزية):  
تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به صباح اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.93). نود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية

أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة في هذه السنة، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى استعراض هيكل عمليات حفظ السلام. ويُنظر إلى الاستعراض على نطاق واسع بوصفه أحد التحديات الرئيسية والفرص لتحديد مفهوم بناء السلام والطريقة التي يتجسد بها في منظومة الأمم

وترى كولومبيا أنه من الضروري مواصلة تلبية احتياجات الاتساق فيما بين السياسات وأنشطة بناء السلام. ومع انعقاد الدورة السنوية الأولى للجنة في عام ٢٠١٤، أحرز الممثلون تقدماً في تحديد المجالات حيث يمكن تحقيق العمل المنسق. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على العمل المشترك للجنة مع مكتب دعم بناء السلام، بقيادة السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو، ومع صندوق بناء السلام. إن مواءمة أدوارهم واستراتيجياتهم المتكاملة بغية زيادة التعاون قد حققت تقدماً ملحوظاً في البلدان التي تلقت الدعم.

وقد أثبتت اللجنة أنها منتدى شاملاً يجمع بين البلدان المعنية، والشركاء الإقليميين، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبهذا المعنى، فإن الاجتماعات التي عقدتها لجنة بناء السلام مؤخراً وركزت على البعد الإقليمي لبناء السلام، هي الأنشطة التي تذكرنا بأهمية القدرة التنظيمية للجنة وتعزيزها.

ولا يمكننا أن ننسى أن جهود بناء السلام تتطلب توافراً دعم مالي وتقني وسياسي يمكن التنبؤ به ويكون متاحاً في الأمد القصير والمتوسط والطويل. واللجنة هي المنبر الأنسب للمساعدة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية من أجل تعبئة الموارد لبناء السلام والدفاع عن نشرها في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، يرحب القرار بالعمل القيم الذي يضطلع به صندوق بناء السلام، ويعيد التأكيد على فكرة أن الصندوق يوفر استجابات سريعة ومرنة تكون بمثابة حافز للبلدان المتضررة من الصراع. وللحصول على الأموال الكافية، يجب علينا أن نكفل للصندوق تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به.

وبغية تحقيق التمرعات إلى الصندوق وتحسين القدرة على التنبؤ بالتمويل، نرحب بمؤتمر المانحين لصندوق بناء السلام، الذي سيعقد خلال افتتاح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وكولومبيا، بوصفها بلداً مانحاً، وتلقت موارد من

كما يستدعي زيادة الاتصال والترابط الوثيق بين حفظ السلام والبعثات السياسية، التي يجب أن تكون جزءا من كل. ونحن ندرك جميعا أن الرهانات والتحديات التي نواجهها هائلة، ونحن على ثقة بأن القرار ٢٦٢/٧٠ سيمهد السبيل لأنشطة للأمم المتحدة لبناء السلام كي تعالج بصورة أفضل منع نشوب الصراعات وحلها، وتوطد السلام.

إن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/70/714) يجسد بصورة سليمة التحديات التي تواجهها حاليا. ويمكن أن تكون الإجراءات والمفاوضات في لجنة بناء السلام طويلة، مما يؤدي أحيانا إلى نتائج لا تحقق ما هو ضروري لمعالجة المسائل. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن لجنة بناء السلام، هي ما تريده الدول الأعضاء وسوف تكون ما تريده الدول الأعضاء، وأعتقد أننا جميعا نفهم أنه بعيدة عن استخدام طاقتها الكامنة، لا سيما كوسيلة استراتيجية للوقاية في الصراعات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الحاجة إلى تعزيز استخدام الدور الاستشاري للجنة ودور الحوار المؤسساتي والتفاعل فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وسيسهم ذلك في تحويل اللجنة إلى ما كان يقصد بها أن تكون - منبرا حيث يمكن للجهات الفاعلة وأصحاب المصلح ذات الصلة إسماع صوتها والتعاون بفعالية. ومع ذلك، أود أن أثني على العمل المستمر الذي تقوم به لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية من أجل كفالة السلام حيثما كان معرضا للخطر. والبرتغال عضو نشط في تشكيلة غينيا - بيساو للجنة بناء السلام، وأود أن أشدد على الدور الهام الذي ما فتئت تضطلع به في دعم السلام والاستقرار في البلد، وفي إبقاء غينيا - بيساو مدرجة على جدول الأعمال الدولي.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، ندعم بقوة تنويع مصادر التمويل، ووسائل تمويل بناء السلام وأنشطته يمكن

المتحدة. وأعتنم هذه الفرصة لكي أهنيئ الميسرين المشاركين لهذه العملية الطويلة والجامعة، سفير كل من أنغولا، السيد غاسبار مارتنس، وأستراليا، السيدة غيليان بيرد، على تكللها بالنجاح الذي أفضى إلى اعتماد هذا الصباح القرار ٢٦٢/٧٠، فضلا عن فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام ورئيسه على التقرير الشامل والمفيد جدا (A/69/968).

إن مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع، الذي عُرف بأنه "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها إلى تعزيز وتدعيم السلام لتفادي الارتداد إلى حالة الصراع" (A/50/480، الفقرة ٣٣)، قد أدخل عام ١٩٩٢ إلى منظومة الأمم المتحدة وما زال يقدر الآن أكثر من أي وقت مضى. وما زال يتعين استكشاف إمكاناته بشكل أفضل من أجل السلام والتنمية المستدامين. وبما أن طابع الصراعات يتغير، والأسباب الجديدة للصراعات والتهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلم والأمن تظهر باستمرار، يجب على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على التكيف والاستجابة بحيث تظل ذات أهمية. وفي هذا السياق، فإن استعراض هيكل بناء السلام أمر بالغ الأهمية، وقد أدى فريق الخبراء الاستشاري دورا هاما في هذا الصدد. أود أن أشير إلى أن أحد الاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقرير هو أن مفهوم بناء السلام لا يمكن أن يقتصر على حالات ما بعد انتهاء الصراع؛ إذ إنه يتطلب اتباع نهج شمولي وواسع النطاق.

يمثل الاعتراف بمفهوم "الحفاظ على السلام" خطوة في الاتجاه الصحيح صوب تعزيز وتمكين الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز النتائج السلمية في كل مرحلة من مراحل الصراع. ويتطلب الحفاظ على السلام شكلا جديدا من أشكال المشاركة السياسية، ومشاركة وتعاون استراتيجيين جديدين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حيث يجب تعزيز دور ومشاركة النساء والشباب والنهوض بهما.

أن نتصدى له، لأنه كما يشير تقرير لجنة بناء السلام فإن الاحتياجات لحفظ السلام على الصعيد العالمي تتزايد، بينما تتناقص التزامات الجهات المانحة. تكتسي مسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به أهمية بالغة لأن الحفاظ على السلام يتطلب الموارد السياسية والتقنية والمالية في الأجل القصير والمتوسط والطويل. كما ندرك مدى أهمية إشراك وضمن مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتنسيق معها - سواء كانت سياسية أو ذات طابع اقتصادي، فضلا عن البلدان المجاورة، من أجل كفالة استجابة أكثر اتساقا لاحتياجات بناء السلام في كل بلد.

وأحد المسائل الشاملة وبالغة الأهمية هي دور المرأة في بناء السلام، وكذلك الجهود التي نبذلها لمنع نشوب الصراعات وحلها. ولذلك، فإننا نرحب بالمرحلة الأولى من وضع الاستراتيجية الجنسانية التي استكملت في عام ٢٠١٥ بهدف تعميم البعد الجنساني في عمل اللجنة. وهذا التقرير الأول يخلص إلى أن الاهتمام بهذه المسألة لم يكن متساويا؛ فهناك تسلسل هرمي لدرجات الأهمية، ولم يكن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها منهجيا. ونشدد على أهمية تكثيف جهودنا لإحراز تقدم في المرحلة الثانية من الاستراتيجية بدءا من النتائج المحرزة في عام ٢٠١٥.

وفي نفس السياق، نؤكد على أن صندوق بناء السلام قد خصص أكثر من ١٥ في المائة من استثماراته لدعم تمكين المرأة. ومع ذلك، يجب أن نشدد على ضرورة مواصلة هذه الجهود لبلوغ الهدف المحدد باستخدام ١٥ في المائة من مجموع الأموال التي تديرها الأمم المتحدة لمشاريع بناء السلام التي تعزز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة ومعالجة احتياجاتها المحددة في هذه السياقات.

ومن ناحية أخرى، وكما أشار التقرير، فإن الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لبناء السلام يتطلب زيادة التنسيق

التنبؤ بها أكثر. ويمكن القيام بذلك، من بين خيارات أخرى، بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عن طريق التشجيع على إشراك المؤسسات المالية، ووكالات المعونة الإنمائية والهبات، وبالتأكيد، كما ناقشنا في العام الماضي، من خلال تعبئة الإيرادات المحلية في البلدان النامية.

**السيد سبينوثا خارا (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للسفير أولوف سكوغ، الرئيس المنتهية ولايته للجنة بناء السلام، على قيادته والتزامه عل رأس اللجنة خلال عام ٢٠١٥. ويقدر وفد بلدي أيضا تقدير جهوده لتشجيع قدر أكبر من الشفافية والتنسيق والمرونة في أعمال اللجنة كما يشكره جزيل الشكر على ذلك. ونرحب أيضا بالسفير ماكاريا كاماو، ونتمنى له النجاح في عمله كرئيس للجنة هذا العام. كما نرحب بالاعتماد المتزامن من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن للقرارين ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على التوالي، بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونغتني هذه الفرصة للإشادة بقيادة الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا بصفتهم الميسرين المشاركين للقرار.

إن عرض ومناقشة التقريرين المعروضين اليوم (A/70/714 و A/70/715) يتيحان المجال أمامنا لنؤكد من جديد على أهمية عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في البلدان في الحفاظ على السلام والمساهمة في تنميتها. ويقر تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968) بهذا ويحدد التحديات المتبقية وي طرح مقترحات لتحسين عملنا.

ومن بين هذه التحديات، أننا نعترف بأهمية مضاعفة جهودنا لكفالة أن بوسع اللجنة أن تسهم إسهاما فعالا في الاتساق على المستوى الحكومي الدولي والعملي في إطار الأمم المتحدة، فضلا عن زيادة حجم التمويل وإمكانية التنبؤ به لبناء السلام. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يجب



كما أود أن أشير إلى بعض العوامل المحددة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر A/69/968) التي تؤثر على آلية الأمم المتحدة المؤسسية لبناء السلام، بما في ذلك سوء فهم الطبيعة التي يتصف بها بناء السلام؛ والجدران التي تفصل بين مسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن المساعدة في الحفاظ على السلام المستدام - الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والتشرد القائم في جميع أجزاء الأمم المتحدة والأمانة العامة، وبين هذه الأخيرة وباقي أجزاء المنظمة؛ والعدد المتزايد من الصراعات، التي أصبحت أيضا أكثر عنفا في بيئة معقدة ومتغيرة تتميز بتوليفة من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجديدة المحفوفة بأوجه عدم المساواة، بحيث تشكل صعوبات جديدة أمام الجهود الرامية إلى تسوية تلك الصراعات.

وتنوّه إكوادور بأهمية قيام الجمعية العامة ومجلس الأمن اليوم باتخاذ قرار واحد مشترك بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ومن المهم بصفة خاصة أن هذا القرار يطرح نهجا أوسع نطاقا وأكثر شمولاً للحفاظ على السلام، مع عناصر جديدة تشكل إطارا لإعادة تنشيط القدرات التنظيمية من أجل توليد المزيد من الكفاءة والفعالية في مواجهة تحديات البيئة وتعقيدها التي تنشأ فيها الصراعات الحالية. كما يعزز الدور الأساسي للجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية وهيئة اتصال بين الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية الثلاثة. وتأمل إكوادور أن يساهم مجلس الأمن في تعزيز الدور الاستشاري للجنة من دور يقوم على النوايا، عن طريق اتباع ممارسة دائمة تتمثل في طلب مشورة اللجنة والاستفادة منها بانتظام عندما يستعرض ولايات عملياته لحفظ السلام وبعثاته لبناء السلام.

ونحن نشيد بعمل فريق الخبراء الاستشاري لما تضمنه من استنتاجات وعدد من التوصيات الحالية في تقريره المعنون

والاتصال بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل التغلب على التجزؤ. ونشدد على أهمية استمرار الاتصالات وسلاستها مع الجمعية، ولا سيما مجلس الأمن. ونحن ندعو إلى الاعتراف بهذا التكامل وزيادة استكشاف هيئات الاتصال. ويجب الاستفادة بصورة أفضل من معرفة اللجنة وخبرتها بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية.

وندعو إلى استمرار العمل تماشيا مع القرار الذي اعتمد اليوم وتقرير فريق الخبراء الاستشاري. ونأمل أن هذه التجربة ستساعد على تعزيز وتحسين المؤسسات القائمة وديناميات عمليات بناء السلام، التي هي مسؤولية تعيننا جميعا في نهاية المطاف.

**السيدة يانيث لوثا (إكوادور)** (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السفير أولوف سكوغ وفريقه على عملهما في هذا العام، مما أفضى بالجمعية العامة ومجلس الأمن إلى اتخاذهما اليوم وعلى نحو مشترك للقرارين ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على التوالي.

قبل أحد عشر عاما، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وبغية بناء الجسور بين المكونات الثلاثة للسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين متزامنين ٦٠/١٨٠ و ١٦٤٥ (٢٠٠٥) على التوالي، الأمر الذي أدى إلى إنشاء كيانات ثلاثة - لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام. وبوجود هذه التركيبة، تم تعزيز القدرات المؤسسية والهيكلي للمنظمة، من أجل دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الصراع العنيف إلى السلام المستدام. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على رأي فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام ومفاده أن المسألة لا يمكنها أن تقتصر على هذه الكيانات الثلاثة، وأن بناء السلام يشكل تحديا يتطلب إجراءات تتخذها منظومة الأمم المتحدة وجميع الأعضاء فيها.

يشكل أداة ثمينة في المفاوضات، وسوف يظل يمثل نقطة مرجعية رئيسية في المستقبل.

إن النظرة الجديدة لبناء السلام التي أوجدها قرار اليوم تعزز جوانب التأزر المؤسسي الجديد التي ستمكن من التصدي للتحديات الراهنة بطريقة شاملة. فنهجه لن يقوم على مجرد رد الفعل، وإنما سيشهد تطورا إلى جانب مختلف المراحل التي تؤثر في الدول الهشة والضعيفة. وفي هذا الصدد، تود أوروغواي أن تشيد بمساهمة حفظة السلام في بناء السلام خلال مراحله الأولى، حيث كثيرا ما تكون جهودهم بالغة الحيوية للمجتمعات التي تكتنفها الصراعات.

ونثني على البلدان التي تقدم تبرعات إلى صندوق بناء السلام كي يضطلع بأعماله، ونحثها على مواصلة بذل الجهود من أجل كفالة أن تكون للصندوق قدرة أكبر على التنبؤ، وللجنة قدرة أكبر على الاستمرارية وثقة بالأعمال التي تقوم بها. كما نود أن نشدد على أهمية الملكية الوطنية في جميع عمليات بناء السلام، فضلا عن كفالة أن تكون هذه العمليات دائما شاملة وتراعي الدور الذي يؤديه جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، وذلك بغية التأكد في نهاية المطاف من أن تعم فوائد السلام جميع قطاعات المجتمع، وأن يصبح السلام نفسه على الأرجح سلاما مستداما. ولأسباب مختلفة، على النحو المذكور في تقرير فريق الخبراء الاستشاري والوارد جزئيا في قرار اليوم، ينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعلى المنظور الجنساني في حل الصراعات. وستواصل أوروغواي دعم وتعزيز جميع الأنشطة التي تقضي إلى تمكين المرأة، ولا سيما في الحالات التي تكون حقوقها معرضة للخطر بشكل خاص.

وأخيرا، ينبغي أن نشدد على أهمية الصلات القائمة بين قرار اليوم وما نحققه من أهداف التنمية المستدامة، التي تكمن في صميم جهود الأمم المتحدة. فهي، إلى جانب أنشطتها لبناء

”تحدي الحفاظ على السلام“. ومن بين مبادراته وتوصياته، تقدر إكوادور بصفة خاصة الجانب الجنساني واعترافه بقيادة المرأة ودورها الأساسي في عمليات بناء السلام وتوطيده، فضلا عن دور الشباب؛ والتشديد على ضرورة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وترابط الجهود بينها؛ والتأكيد على أن التنمية هدف حيوي في حد ذاته؛ والاعتراف بالمساهمة الهامة لمنظومة الأمم المتحدة في بناء السلام، ولا سيما عن طريق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، من بين أمور أخرى. والقرار المتخذ في هذا اليوم هو نتاج تحليل ومناقشة مستفيضة واستعراض شامل للمسائل المتصلة بهيكل بناء السلام التي تتطلب مزيدا من الاهتمام والتعزيز.

وأخيرا، إننا نتشاطر تماما الالتزام الذي تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والذي يقضي بتوطيد وتعزيز فعالية المنظمة من خلال تنفيذ مقرراتها وقراراتها. ونأمل أن يشكل قرار اليوم نقطة تحول، بعد عشر سنوات من التشرذم الهيكلي والجهود الفاشلة، من أجل إعادة تعريف وإعادة توجيه الأعمال الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بهدف مواجهة التحدي المتمثل في إقامة السلام العادل والدائم الذي ينقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

**السيدة كارايون (أوروغواي)** (تكلمت بالإسبانية): إن القرار المتخذ اليوم (٧٠/٢٦٢) يكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة بأسرها، نظرا لأنه لا يعزز فحسب دور لجنة بناء السلام وما لها من صلات بكيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولكنه يعمل على جعله الدور الأمثل. وأوروغواي ممتنة لوفدي أستراليا وأنغولا على جهودهما كميسرين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بهذه العملية، فضلا عن جميع المنظمات والجماعات الإقليمية التي قامت فيها بدور بناء كهذا. ونود أيضا أن نشكر فريق الخبراء الاستشاري، الذي يرأسه السفير غيرت روزنثال، على تقريره (انظر A/69/968)، الذي ما فتئ

وبوصفنا دولاً أعضاء، يجب علينا كفالة تمويل كافٍ ومتسق ومستدام يهدف إلى مساعدة البلدان بكفاءة في مجال حفظ السلام ومنع تصعيد النزاع أو استمراره أو تجدد. وبوصفنا دولاً أعضاء في المنظمة، يجب علينا أن نواصل العمل لكفالة قدر أكبر من الاتساق في كفالة السلام المستدام من خلال تنسيق جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لولاية كل منها على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، نؤكد على افتقار النص إلى الإشارة لحقوق الإنسان ونشدد على أهمية مجلس حقوق الإنسان بوصفه أهم هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة مكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولذا ينبغي أن يشارك بدرجة أكبر في هيكل بناء السلام.

**السيد تومو مونتي (الكاميرون)** (تكلم بالفرنسية): أود مرة أخرى أن أذكر الحماس الذي استُقبل به إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ والمؤسستين الداعمتين لها، أي مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وبعد مرور أكثر من عشرة أعوام، لم يرق التنفيذ والنتائج إلى مستوى التعهدات المعلنة والأهداف الأولية عند الأخذ في الحسبان حقيقة أن بعض البلدان التي دخلت مرحلة بناء السلام قد عادت لمرحلة النزاع مرة أخرى.

واليوم عاد نفس الحماس إلى الظهور استناداً إلى كل من إجراء تحليل سليم وما يتصل بذلك من التوصيات المناسبة التي قدمها السفير روزنثال وأعضاء فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام. وقدموا التقرير (انظر A/69/968) على أساس التنقيحات الحالية وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ الذي اتخذ هذا الصباح بالتزامن مع قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وكان ذلك نتيجة مفاوضات مضيئة دامت ثلاثة أشهر ومشاركة من سفير أنغولا وأستراليا. وقبل كل شيء، تود الكاميرون أن تشيد

السلام، تترك أثراً بالفعل في أشد مجتمعاتنا هشاشة. ويحدونا الأمل في أن ينعكس الزخم الجديد والروح البناءة للذات يتضمنهما القرار وتقرير فريق الخبراء الاستشاري على حد سواء في جميع هيئات الأمم المتحدة التي تمس حاجتها إليهما.

**السيد ساندوفال كوخولون (غواتيمالا)** (تكلم بالإسبانية): إن غواتيمالا ممتنة لعقد هذه الجلسة اليوم بغية اتخاذ القرار المعنون "استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة" (٧٠/٢٦٢)، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر وفدي أنغولا وأستراليا على قيادتهما للمفاوضات بشأن هذا القرار الهام.

ويسعدنا أن نشير إلى أن كلاً من مقدمي القرار الرئيسيين ومختلف الوفود قد نظروا في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، برئاسة السفير غيرت روزنتال، باعتباره أساساً لبدء المفاوضات بشأن هذا القرار الهام.

وفي رأينا أن القرار نص ببناء، إذ يشمل عدة جوانب هامة فيما يتعلق بتركيبة هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة والبحث عن السلام ووصونه وبناءه. ويسرنا على وجه الخصوص أن نشير إلى إدراج مفاهيم بشأن السلام المستدام تصف الدور الهام للمجتمع المدني في تحقيق السلام.

وعلاوة على ذلك، نرى أيضاً أن من الملائم تسليط الضوء على إدراج عبارات عن دور لجنة بناء السلام بوصفها جسراً بين الأجهزة الرئيسية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة عن طريق تبادل المعلومات المتعلقة باحتياجات وأولويات بناء السلام، وفقاً لاختصاصات تلك الأجهزة ومسؤولياتها. وفي هذا السياق، يُنظر إلى بناء السلام على أنه عملية سياسية ترمي في جوهرها إلى تجنب الأزمات أو تجنب تكرارها أو تصعيدها أو استمرار النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تشمل طائفة واسعة من البرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان.

البلدان الخارجة لتوها من النزاع، يجب أن يركز بصورة خاصة على مسألة بناء القدرات.

وقد أضعفت جميع البلدان التي عصفت بها النزاعات، كما لحق الضعف أيضا بمؤسساتها وأفرادها. وباتت تلك المؤسسات الآن إما في حالة من الضعف الشديد أو ربما لم يعد لها وجود أصلا. وفي ذلك السياق، فإن من المؤكد أنه يجب علينا أن نعمل بإخلاص، ولكن يجب أن نعمل بصبر أيضا ونحن نتطلع إلى منع الانتكاس السريع إلى الحالة نفسها في الأجل الطويل.

وختاما، يبدو بالنسبة لنا أن تنسيق وتعبئة الموارد إلى جانب ضمان الملكية الوطنية وبناء القدرات تمثل مجالات حاسمة تقتضي إيلاءها مزيدا من الاهتمام في مرحلة التنفيذ ثم لاحقا في مرحلة تقييم تنفيذ القرار الجديد المتعلق ببناء السلام الذي اعتمدناه هذا الصباح. بخلاف ذلك، وكما يقول المثل، فإننا نتوقع أن ندور آلاف المرات حول مركز الدائرة نفسها.

**السيد راجا زايب شاه** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):  
أشاطر المتكلمين السابقين في التوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم لأجل النظر في تقرير لجنة بناء السلام عن دورها التاسعة (A/70/714) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715).

ترحب ماليزيا باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ صباح هذا اليوم بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وتشني ماليزيا على السفير غسبار مارتنس، الممثل الدائم لجمهورية أنغولا، والسفير بيرد، الممثل الدائم لأستراليا، بصفتهم الميسرين المشاركين للمشاورات الحكومية الدولية بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، على جهودهما الدؤوبة والتزامهما في توجيه العملية صوب النجاح في اتخاذ القرارين المشتركين من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على التوالي). ونحن سعداء بالنهج الشامل

بأولئك الأفراد على الجهود الجبارة والممتازة التي بذلوها، مما أدى إلى إحياء الأمل في بداية جديدة وغد أكثر إشراقاً فيما يتعلق ببناء السلام.

وأود أنؤكد، دون تشاؤم، على حقيقة أننا إذا أحققنا في الاستفادة الكاملة من دروس الماضي، فسوف نخاطر بارتكاب نفس الأخطاء ومعاناة نفس الإحباط لاحقاً في استعراض تنفيذ القرار الذي اتخذناه للتو اليوم. ولتفادي مثل هذه الحالة السلبية والقائمة، في رأينا، هناك أربعة عوامل استراتيجية تتطلب متابعة لصيقة.

أولها التنسيق الشامل. يجب أن تبذل لجنة بناء السلام اليوم جهداً أكبر من أمس، وغداً أكبر من اليوم. ويجب أن تعمل بجد أكبر للتأكد من أن جميع أصحاب المصلحة يعملون معاً لوضع رؤية ومبادئ توجيهية متسقة وتأزيرية، لا سيما فيما يتعلق بالإطار الزمني بشأن التخطيط والمهام أثناء مختلف مراحل بناء السلام.

ثانياً، يجب علينا أن نعالج مسألة تعبئة الموارد التي هي مسألة حاسمة الأهمية، من حيث الكمية والكافية والنوعية. هل هناك حاجة مستمرة إلى إبراز حقيقة أن صندوق بناء السلام، في حالته الراهنة، على الرغم من المساهمات السخية من الجهات المانحة - التي نغتنم هذه الفرصة لنشيد بها - لم يحقق طموحاته المعلنة؟ يعود ذلك إلى الموارد الشحيحة وعدم إمكانية التنبؤ والقيود الأخرى ذات الصلة.

ثالثاً، يجب علينا أن نشير إلى انعدام السيطرة على الحقائق والخصوصيات المميزة لكل جانب من جوانب بناء السلام، أو ربما عدم كفايتها. وفي هذا الصدد، تكرر أكثر مما ينبغي سعيُنا إلى نهج واحد مناسب للجميع تجاه إدارة الوقت.

وأخيراً، فيما يتعلق ببناء القدرات، فما لا يمكننا أبداً تكرار قوله بما يكفي هو إن بناء السلام، ولا سيما فيما يخصّ

واقفون أيضا من أن اللجنة ستمكن من تعزيز دورها في منع نشوب الأزمات في الأجل الطويل، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعميق ثقافة الوقاية. وتتسم الاستثمارات في الوقاية من نشوب النزاعات وتساعد حدتها وعودتها بأنها أقل تكلفة وأكثر استدامة بالمقارنة إلى مجرد الاستجابة للأزمات.

وترى ماليزيا أن اختتام عمليات استعراض هيكل بناء السلام وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتيح الفرصة للأمم المتحدة لكي تعالج بشكل أفضل مسألة التجزئة وتحسين التأزر والتنسيق والتكامل في عمل هيئتها ووكالاتها وآلياتها ذات الصلة الرامية إلى تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز السلام والحفاظ عليه.

ويود وفد بلدي أن يؤكد ضرورة تنفيذ استعراض هيكل بناء السلام ونتائجه كي يتسقا مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ويجب أن يكون القضاء على الجوع والفقر وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على توليد الإيرادات ضمن الهدف الأساسي لمبادرات بناء السلام. ونؤيد في الوقت نفسه الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب في بناء السلام. وعليه، ينبغي أن تتضمن مجمل جهود بناء السلام المبذولة بعد انتهاء النزاع نهجا وسياسات شاملة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في البلدان المتضررة من النزاعات.

ولا شك أن بناء السلام الدائم يتطلب التمويل المستدام والكافي الذي يمكن التنبؤ به لأجل التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات. وفي حين تسلّم ماليزيا بأهمية الدور الذي يضطلع به صندوق بناء السلام في توفير التمويل اللازم للبلدان المعنية، إلا أن تأثيره كان محدودا جدا. ونذكر ضرورة إقامة شراكات استراتيجية، وكفالة التمويل الكامل وإنشاء التمويل المختلط من جانب الأمم المتحدة والجهات الثنائية المانحة الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص بغية تعظيم أثر الجهود المبذولة لبناء السلام.

والشفاف والجامع الذي أتبعه الميسران، فضلا عن الروح البناءة والمرونة اللتين أبدتهما جميع الوفود أثناء المفاوضات.

وماليزيا على ثقة بأن اتخاذ القرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام - والأهم من ذلك تنفيذهما في وقت لاحق - سيتيحان الفرصة لإحداث تحول إيجابي كبير في نهج اللجنة، وخاصة فيما يتعلق بدورها الاستشاري وفي الحفاظ على السلام. ويقتضي نطاق الحفاظ على السلام وطابع تحدياته إقامة شراكات استراتيجية ووثيقة بين الأمم المتحدة والحكومات وغيرهما من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك على الصعيد الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع مراعاة الأولويات والسياسات الوطنية لتلك الحكومات والجهات.

ويأتي هذا الاستعراض في مرحلة حاسمة وُجّهت فيها نداءات متزايدة بضرورة معالجة التجزئة في جهود منظومة الأمم المتحدة، وأهمية تحقيق الاتساق في جهودنا الجماعية عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى التنفيذي. وتشعر ماليزيا - بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام - بالارتياح لتعاون اللجنة المستمر مع الدول - بوركينا فاسو، بابوا غينيا الجديدة والصومال - في جدول أعمالها غير الرسمي، ما يدل على أن اللجنة تتسم بالمرونة التي تمكنها من العمل خارج نطاق ولايتها.

وتمكنت اللجنة أيضا من اتباع نهج إقليمي ناجح في دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لتفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وتشير مثل هذه المشاركة إلى أن للجنة بناء السلام قدرة كامنة تمكنها من الاستجابة عبر اتباع نهج وقائي. ويرى وفد بلدي أن نتيجة استعراض هيكل بناء السلام تسلّم بتلك الإمكانيات، وأنه ينبغي أن تنظر اللجنة في اتخاذ وتعزيز التدابير اللازمة في هذا الصدد. ونحن



السلام، وبعضها قد تم تجسيده في التقرير الموضوعي والشامل (انظر S/2015/490) الذي قدمه فريق الخبراء الاستشاري برئاسة السفير غيرت روزنتال. ونرى أنه قد تمخض عن هذا الاستعراض أهداف وتغييرات رئيسية.

فمن ناحية، يجب أن نجعل منع استئناف النزاعات في بلدان الأولوية من أولويات الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن بناء السلام هو بطبيعته عملية سياسية تتطلب الدعم والاهتمام المستمرين. ومن ناحية أخرى، يجب أن نتصرف دائما على فرضية أن السلام لا يمكن أن ينبع إلا من داخل المجتمعات، وأنه لا بد للحكومات والسلطات الوطنية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن عمليات بناء السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نؤكد على حقيقة أن الحفاظ على السلام يشمل عملية لوضع رؤية مشتركة داخل المجتمع، مع مراعاة جميع قطاعات السكان. كما يجب علينا أن نبرز بدرجة أكبر استئناف التنمية المستدامة في البلدان المتضررة من النزاعات. ولا يمكننا أن نأمل في أن نبنى السلام عندما نتجاهل احتياجات السكان الذين يحاولون تلبية أبسط الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، والحصول على وسائل بسيطة لكسب العيش ووضع الأساس للتنمية المستدامة الشاملة للجميع وضمان العدالة الاجتماعية والإنصاف. ولذلك، نحن بحاجة إلى أن نوفر للسكان السبل للإندماج في الاقتصاد، وللمجتمع الوسائل الكفيلة بإرساء أسس النمو الشامل والمستدام والعاقل، التي يجب أن تكون جزءا من عملية بناء السلام برمتها.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لنا وضع شروط تفضيلية وتمييزة في النظام المالي الدولي من أجل تقديم الدعم المباشر إلى البلدان حيث توقفت الحرب وحيث لا توجد رغبة في العودة إلى الصراع. ويجب علينا أن نضمن أن تتوفر لتلك البلدان الخارجية من الصراعات الوسائل لبناء القدرات، وإدارة مواردها الطبيعية، وإدارة اقتصاداتها. وهذا ضروري بالنسبة

وختاما، نتوخى أن تتيح مجمل نتائج استعراض هيكل بناء السلام الفرصة للأمم المتحدة كي تتمكن من تحسين ولاية لجنة بناء السلام وعملها، بوصفها كيانا فريدا ذا إمكانيات هائلة.

**السيد راميريث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على إدارته لأعمال الجمعية العامة. كما نغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الممثل الدائم لأستراليا، السفير غيليان بيرد، والممثل الدائم لأنغولا، السفير إسماعيل غاسبار مارتنس، فضلا عن فريق كل منهما، على العمل الناجح كميسرين للقرار المشترك المعنون "استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة"، الذي اعتمدته بتوافق الآراء صباح هذا اليوم الجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٧٠/٢٧٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، على التوالي. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا الخالص للعمل الدؤوب الذي اضطلع به وفد بنغلاديش بوصفه منسق الفريق العامل المعني ببناء السلام في حركة بلدان عدم الانحياز.

ومع اعتماد هذين القرارين فإننا نؤكد على التزامنا بتطبيق التوصيات التي تمخضت عن استعراض هيكل بناء السلام. وتفخر جمهورية فنزويلا البوليفارية لقيامها بدور نشط في عملية صياغة القرار وتنظيمها في ٢٣ شباط/فبراير، عندما ترأست مجلس الأمن، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام" (انظر S/PV.7629)

واليوم، نحن ننظر في تقرير لجنة بناء السلام (A/70/714) عن دورتها التاسعة، وتقرير الأمين العام (A/70/715) عن صندوق بناء السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالعمل الذي اضطلع به الرئيس السابق للجنة بناء السلام، الممثل الدائم للسويد، السفير أولوف سكوغ. ونتمنى للرئيس الحالي للجنة، الممثل الدائم لكينيا، السفير كاماو، كل النجاح.

إن أزمة فيروس إيبولا واستئناف النزاع في بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم قد علمانا بعض الدروس الهامة عن عملية بناء

يجب أولاً وضع بعض الشروط من أجل الاضطلاع بتلك المهمة بفعالية وبطريقة مستدامة. فمن ناحية، من الأهمية بمكان أن تعتمد أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة التي تقوم بها لجنة بناء السلام، على تمويل مستمر ويمكن التنبؤ به. ومن ناحية أخرى، ينبغي للجنة أن تعتمد أساليب عمل أكثر مرونة وابتكاراً بحيث تكون قادرة على دراسة المسائل الإقليمية والقطاعات ذات الصلة بالحفاظ على السلام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن توجد تآزراً محدداً أكثر بطريقة جيدة مع صندوق بناء السلام. وينبغي لها التركيز على التخطيط الاستراتيجي المشترك داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع التركيز على التعاون الطويل الأجل في البلدان المتضررة من النزاعات. وأخيراً، ينبغي تنشيط مكتب دعم بناء السلام باعتباره أحد الركائز المحورية لهيكل بناء السلام برمته.

وفي الختام، أود أن أشير إلى إنجاز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بناء منطقة سلام جديدة بهيكل من المنظمات الإقليمية التي أنشأها ونشطها قادتنا - وهي التحالف البوليفاري للأمريكتين، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة الجنوبية، والتحالف النفطي لمنطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي)، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمبادرة الخاصة من أجل الحوكمة في أفريقيا، والجماعة الكاريبية. وهذا الإنجاز هو دليل على ما يمكن أن تفعله البلدان عندما تتناول المسائل مستخدمة رؤيتها الخاصة بها على أساس النماذج الجامعة والرائدة للديمقراطية التشاركية، مع الاحترام المطلق لسيادة الدول ومبدأ عدم التدخل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البندين ٣١ و ١١٠ من جدول الأعمال.

(تكلم بالإنكليزية)

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٣١ و ١١٠ من جدول الأعمال.

لبلداننا وأهم من الدعم من هذه الجهة المانحة أو تلك. وأخيراً، يجب أن نعترف بالدور الأساسي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز التركيز المتسق بين الجهات الفاعلة السياسية - تلك التي تتناول الجهود الأمنية والإنمائية ذات الصلة، داخل الأمم المتحدة وخارجها.

وعملت أزمة إيولا على كشف التحديات المرتبطة ببناء السلام وإبراز دور اللجنة المحتمل في تعزيز السياسات الأمنية والإنمائية وتقديم الدعم الدولي، والتركيز السياسي المستمر على تعبئة الموارد والتحالفات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك في تشجيع الاتساق فيما بين الجهات السياسية الفاعلة التي تتعامل مع المسائل الأمنية والإنمائية ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وفي غينيا وسيراليون وليبيريا، أدت اللجنة دوراً هاماً من خلال توفير الاستجابة السريعة من جانب المجتمع الدولي وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر التي تشكلها الأزمة على الإنجازات التي تحققت في مجال بناء السلام في هذه البلدان الثلاثة المتضررة. وتم تعزيز القيادة المبكرة للجنة بفضل التمويل من صندوق بناء السلام، مما جعل من الممكن تغطية مختلف أوجه العجز في التمويل في المناطق حيث كانت تبرز التوترات السياسية والاجتماعية في البلدان المتضررة.

كما كشفت أزمة إيولا عن لتحدي المستمر وواسع النطاق للحد من الفقر، وتوفير فرص الحصول على التعليم والعمل للشباب. وأظهرت بوضوح أن الحفاظ على السلام، والتقليل إلى أدنى حد من خطر استئناف الصراع يتطلبان استمرار الاستثمار في تلك المجالات على مر الزمن، واتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة. وكما تم التوضيح، يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور في منع اندلاع الصراعات واستمرارها وتصعيدها وتكرار نشوبها عن طريق التعامل مع الأسباب المترسّخة التي تحركها. ومع ذلك،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام هذه المرحلة من نظرها في البند ١٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

وقبل الانتقال إلى البند ١٧٥ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة"، أود أن أستشير الجمعية بشأن مسألة تتعلق بالنظام الداخلي.

بما أن البند ١٧٥ من جدول الأعمال كان مدرجا على جدول أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة في جلستها العامة ٩٢، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، من أجل تناول هذا البند اليوم، سيكون من الضروري عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة من المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على ما يلي:

"لا يجوز، ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين، أن يُنظر في أي بند إضافي إلا بعد انقضاء سبعة أيام على إدراجه في جدول الأعمال".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التغاضي عن هذا الحكم ذي الصلة من المادة ١٥ من النظام الداخلي؟ تقرر ذلك.

البند ١٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

مشروع القرار (A/70/L.46)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.46 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/70/L.46 دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار (A/70/L.46) (القرار ٢٦٣/٧٠)